التقرير السنوي لعام 2022

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

خطاب المجلس

ندرك أنه كانت هناك ولا تزال سبلٌ عدة للعيش وتنظيم المجتمعات وفهم الإنسانية ومكانتنا في العالم. لقد كان العالم في بضع مئات من السنين الماضية -توازي دقيقة واحدة في تاريخ البشرية الممتد إلى 200 ألف عام- مشوبًا بالاستعمار والحرمان والعبودية والاستخراج حيث عُومل إخواننا البشر وأمنا الأرض على أنهم عناصر يجب السيطرة عليها، فضلًا عن فرض النظام الأبوي الذكوري بالقوة والعنف، والرأسمالية العنصرية عن طريق الحروب والانقلابات وأزمات الديون، وجملة أمور أخرى. نشعر بالأسى إزاء عمليات الإبادة الوحشية للحياة والثقافات، وندين أصحاب السلطة والنفوذ الذين يعلنون بكل جرأة "أنه ما من بديل"، واصفين ذلك بالتقدّم أو المصلحة الوطنية أو الحرية (إذا كان للأسواق والمستهلكين الأفراد). بيد أن البدائل لا تزال قائمة لا سيما في المقاومة التي تبديها الشعوب الأصلية وفي ممارساتها المستدامة، وفي المساعدة المتبادلة بين المجتمعات الفقيرة، وفي شبكات الرعاية التي أنشأتها القيادات النسائية الشعبية. واليوم، تعمل الحركات الاجتماعية في كل منطقة على مضاعفة مطالبها وتجديد رؤيتها للحقوق الإنسانية لمجتمعاتها ورفاهها وتحقيق المساواة والإنصاف والكرامة والمشاركة وتقرير مصير. في الأول من أيار/مايو 2020، كتب أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن "جائحة كوفيد19- كشفت عن مظالم نظامية خطيرة ومكثفة في شتى أنحاء العالم"، مستنكرين "التركيز الحالي على إنقاذ الاقتصاد بدلًا من ضمان حقوق الإنسان وحماية البيئة". ولفت الأعضاء أيضًا إلى أنه "حتى عندما كشفت الجائحة عن ماهية العمل الأساسي الحقيقي، لا تزال قيمة كل من يزاول هذا العمل تُنتقص بانتظام. على الرغم من الصورة القاتمة التي توصل إليها تحليل الدعوة العالمية للتحرك التي أطلقتها الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خلص الأعضاء إلى أن "اللحظة الحالية هي اللحظة المناسبة للتحولات النظامية التي طال انتظارها، وبناء نضال عالمي يجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع"، وذلك بالتركيز على البدائل التي تطرحها الحركات الاجتماعية، والشعوب الأصلية، والقيادات النسائية الشعبية، والعاملون والعاملات في الرعاية، والمدافعون الحلفاء عن البيئة وحقوق الإنسان، وتعزيز قيادتهم.

واجه العديد من الأعضاء تحديات هائلة على مدى العامين الماضيين أحدثت تحوّلًا في أنشطة الدعوة الجماعية التي نمارسها. فقد بذل الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي والفريق العامل المعني بمساءلة الشركات جهودًا ترمي إلى استعادة الحق العالمي في الرعاية الصحية العامة في نضالهما بوجه هيمنة الشركات التي أعطت الأولوية لعدد قليل من كبرى شركات الأدوية وجني الأرباح على حساب أرواح ملايين البشر. وباشر الفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية العمل على البدائل مع توجيه دعوة جديدة تتصدى للديون غير المشروعة أو المستدامة واستخدامها القديم أداةً لإعادة تشكيل الاقتصادات والمجتمعات. وجابه الأعضاء مجتمعين صندوق النقد الدولي ومصارف التنمية العامة، فضلًا عن دور القطاع الخاص، وربطوا ديون الأسر المتزايدة بالديون السيادية وخفض الإنفاق العام المفروض. فأفضى هذا الأمر على مدى العام الفائت إلى مضاعفة التعاون مع الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدعوة من أجل وضع ميثاق اجتماعي جديد للرعاية رُبط بدوره بالدعوة من أجل العدالة المناخية. شارك الفرق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجهود العالمية الرامية إلى كفالة الحق في بيئة صحية والمطالبة بتمويل عام جديد قائم على المنح وخاضع للمساءلة لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ. في ظل الآثار المدمرّة للجائحة، استبعدت مجتمعات بأسرها من البيانات الحكومية ومن الخدمات العامة بالنتيجة. ويحرم اليوم كثير من الأشخاص من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية بواسطة البطاقات الاجتماعية الرقمية أو بطاقات الهوية والخوارزميات ذات الصلة. إزاء هذا الوضع، أطلق الفريق العامل المعني بالرصد موقفًا جماعيًا يتناول البيانات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتدخّل جماعيًّا في قضايا قانونية في المكسيك وصربيا إلى جانب الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي، وأثار هذه القضايا لدى هيئات حقوق الإنسان وعن طريق المداخلات الإعلامية. كذلك، أنشأت الأمانة في الشبكة بتوجيه من الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية ودعم الشركاء المموّلين، فريقًا لإدارة الحملات يضم ممثلين إقليميين ويلتزم بتنسيق التثقيف السياسي الشعبي وتنظيم الحملات بصفتهما وسيلة للاستفادة من القوة الكاملة للشبكة العالمية ومن التحالفات المتنامية لمواجهة الهياكل المجحفة وصياغة روايات جديدة.

عقدت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اجتماعها الاستراتيجي الأول بالحضور الشخصي بعد ثلاث سنوات تقريبًا في آب/أغسطس 2022 في كينيا، وركزت فيه على مناقشة قضية الديون. كذلك، استأنفت الشبكة بقيادة أعضائها جهود الدعوة المباشرة، ومنها مشاركة الوفود في القمة المشتركة للتمويل، وفريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومؤتمر الأطراف السابع والعشرين (كوب27). وكانت هذه الفعاليات فرصة لتجديد التضامن والحزن والاحتفاء، وتجديد الالتزام بالنضال في مواجهة التحديات الآخذة في التطور السريع.

ماري آن مانجا بايانج
(الفلبين)

مها عبدالله
(فلسطين)

كريس غروف
الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية (بحكم منصبه)

بينوتا موي دامي
ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا (تايلاند)

كريستينا سايتي لوا
المنتدى العالمي لشعوب الصيادين كينيا ، (WFFP)

ريان شليف
مشروع المساءلة الدولية

إيرين اسكورهويلا بلاسكو
المرصد المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (إسبانيا)

جوانا توليدو
مجلس الشعوب الأصلية-واختاج (غواتيمالا)

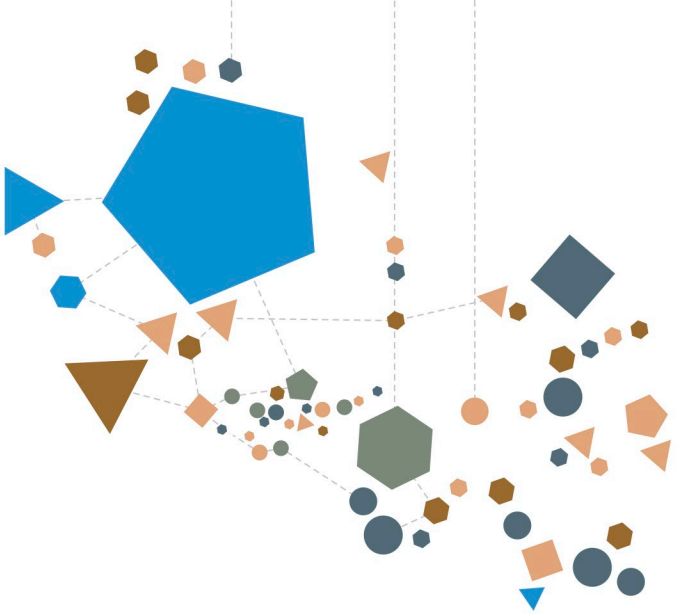

جوهر الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقيمتها في أعضائها: نموذج العمل، المبادئ الأساسية، ونظرية التغيير

تعود أصول نشأة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مجموعة صغيرة من الحركات الاجتماعية، والمنظمات الحقوقية غير الحكومية والدعاة الذين جمعهم اعترافٌ مشترك بأن العديد من المظالم التي واجهوها كانت ذات طابع عالمي متنام ومتجذرة في الأسباب الهيكلية المشتركة. تأسست الشبكة العالمية عامَ 2003، وتحولت إلى مساحة استخدمها الأعضاء للربط بين نضالاتهم في جميع المناطق في مسعى لمواجهة هذه التحديات التي غالبًا ما تكون نظامية. حدد الأعضاء مركزية الحركات الاجتماعية والتوازن الإقليمي والمساواة بين الجنسين ومقاربة متعددة الجوانب تُبرز التحليل الجندري، لتكون المبادئ التوجيهية الأساسية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مترجمين إدراكهم بأن حقوق الإنسان متجذرة في التجارب التي اختبرتها الشعوب والنضالات التي خاضتها والتي عن طريقها يتم إعمال هذه الحقوق. ظلت هذه المبادئ الأساسية ركائز يستند إليها الأعضاء في نموذج العمل، وتسترشد بها أربع استراتيجيات أولية تقع في صميم نظرية التغيير التي تتبعها الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- **التضامن،** يستند إلى شعار "نضالك هو نضالي"، ويتجلى في التعبئة الجماعية عن طريق نظام التضامن في الشبكة العالمية للدفاع عن الأعضاء الذين يواجهون تهديدًا أو يتعرضون لاعتداء، وإثارة مطالبهم الحقوقية الأوسع نطاقًا، والتصدي للاقتصاد السياسي القائم على العنف وطابعه العنصري، وتيسير الدعم الاستراتيجي بين الأعضاء.

- **التعلّم المتبادل،** إن لتشارك الخبرات والاستراتيجيات والدروس عبر الأقاليم دورًا في تيسير التعلّم المتبادل عن طريق اللقاءات التبادلية بين القيادات الشعبية وحلقات عمل التقاضي الاستراتيجي وقاعدة بيانات السوابق القضائية، وحلقات عمل الأمن والحماية، والحلقات الدراسية الشبكية المتعددة اللغات. فالتضامن والتعلّم المتبادل يعززان علاقات الثقة ويشجعان على بناء الحركات، وهما عنصران أساسيان إلى جانب العنصرين الآخرين في نظرية التغيير.

- **التحليل المشترك** للأوضاع العالمية والمسارات التاريخية اللذين يقوّضان حقوق الإنسان، والذي تسترشد به المجتمعات المقاومة، يُعد عاملًا أساسيًا لتحديد القضايا والاستراتيجيات والمطالب الشاملة من أجل التغيير النظامي، على النحو الوارد في الميثاق المشترك للنضال الجماعي والنداء العالمي للتحرك استجابة كوفيد 19 والموقف الجماعي بشأن البيانات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمطالب الجماعية بميثاق اجتماعي جديد للرعاية، وسلسلة قصص التثقيف الشعبي المصورة عن هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وصناعة القرار.

- **العمل الجماعي** ينطوي على الاستجابة للتداعيات التي أحدثتها الجائحة وتصوّر الدخول في"الوضع الطبيعي الجديد"، والدعوة إلى التنظيم والانتصاف الفعّالين، والتصدي للديون غير المشروعة أو المستدامة التي تقف عائقًا أمام المجتمعات المرتكزة على رعاية الناس والكوكب، والتدخل في القضايا القانونية الأساسية، ومواجهة هيمنة الشركات، والتعبئة من أجل تحقيق العدالة المناخية، ووضع رؤى الحركات الشعبية في صميم كل الجهود الجماعية، وذلك بالاعتماد على القوة المستمدة من تنوّع ما يزيد على 300 عضو في 75 دولة لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعية للجميع.

يُنتخب مجلس إدارة الشبكة المؤلف من سبعة أشخاص مرة كل ثلاث سنوات من قبل الأعضاء ومن بينهم بناء على مبادئنا الأساسية. تُعد الفرق العاملة في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأداة الأساسية التي تخوّل الأعضاء تفعيل الأهداف المشتركة، وتضم حاليًا: الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات، والفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية، والفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفريق العامل المعني برصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية، والفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي، والفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. دأب الأعضاء على إعطاء الأولوية للاستفادة من القوة الجماعية والمتنوعة للشبكة لمعالجة تعقيدات التحديات والأزمات المتداخلة. هناك الآن العديد من المبادرات المتقاطعة على مستوى الفرق العاملة، وتشمل النضال من أجل كفالة حقوق الإنسان المتصلة بالأرض والعدالة المناخية؛ والتصدي لهيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وصناعة القرار؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوضاع النزاع.

تنطلق الأعمال الجماعية كافة من تجارب الأشخاص الذين اختبروا أكثر من سواهم عدم المساواة والفقر والظلم وتدمير البيئة ويقاومون ذلك، لا سيما النساء والفتيات، ومن تحليلهم وقيادتهم. وتستنير جميع عمليات الشبكة وسياساتها، بدءًا من تحديد المواقف السياسية وصولًا إلى تكوين هياكل الإدارة وتخطيط الاجتماعات وحلقات العمل الاستراتيجية بهذا الخط الأساسي. تستفيد الشبكة العالمية من هذا الجهد الضروري الذي لا ينضب في تطبيق مبادئنا الأساسية وتهيئة مساحة ديمقراطية أفقية وجذرية مخصصة للإنسانية المشتركة وصون كرامة الجميع، في ممارسة سياسات استباقية وصياغتها لنوع العالم الذي نسعى لبنائه والنظام السياسي الذي نبتغيه.

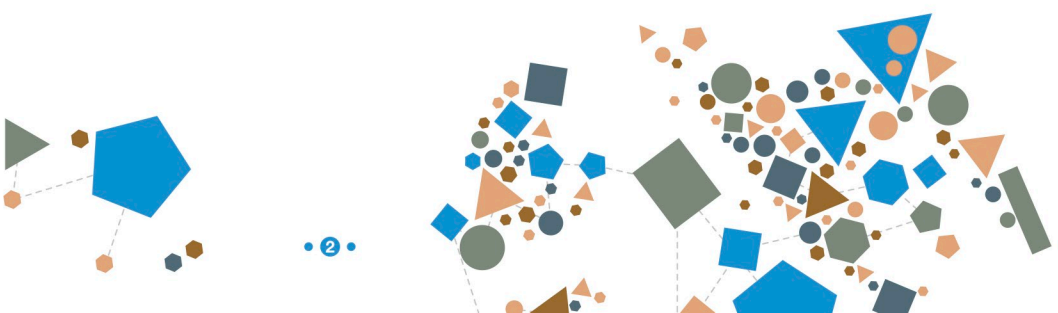

دراسة حالة تتناول العمل الجماعي: ضمان تمويل الخسائر والأضرار في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27)

واصل أعضاء الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضغط من أجل إحراز تقدّم ملموس في مسألة الخسائر والأضرار المتجذرة في حقوق الإنسان واتباع مقاربة نسوية متعددة الجوانب، فضلًا عن الارتقاء بالتحليل النظامي للأسباب الجذرية لتغير المناخ وما ينجم عنه من تفاوتات عالمية متفاقمة، كل ذلك بقيادة الحركات الاجتماعية والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية الحليفة وفي مقدمتها القيادات النسائية الشعبية. تحقيقًا تحقيقًا لهذه الغاية، عمل أعضاء الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مدار عام 2022 على تعميق التحليل المشترك والمطالب المشتركة عن طريق المشاركة في العديد من محافل الأمم المتحدة وعملياتها وتسلّم زمام القيادة استعدادًا للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (كوب27) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في مصر، وفرص الدعوة مع الحلفاء، وتبادل الاستراتيجية الداخلية/التعلّم المتبادل. ك، شارك الأعضاء في تنظيم معتكف بالحضور الشخصي مع المقرر الخاص الجديد المعني بتغيّر المناخ (أيار/مايو 2022)، والدورة السادسة والخمسين للهيئتين الفرعيتين في بون (حزيران/يونيو 2022)، وإجراءات دعم حملة "طرد كبار الملوّثين" (تشرين الأول/أكتوبر 2022)، ومؤتمر الأطراف المضاد الخاص بالشعوب الأفريقية (تشرين الأول/أكتوبر 2022)، وجملة محافل استراتيجية، وذلك ابتغاء إبراز رؤيتهم للعدالة المناخية القائمة على حقوق الإنسان والحلول الشعبية وتقديمها على مصالح الشركات وأرباحها. في السياق عينه، تعاون الأعضاء أيضًا مع الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان وتغيّر المناخ ومنظمة التعاون بشأن الخسائر والأضرار (التي أصبحنا جزءًا منها الآن، ونشارك في تنسيق مسار العمل في مجال حقوق الإنسان) لإعداد إحاطة بعنوان "ما شكل المقاربة القائمة على حقوق الإنسان لمعالجة الخسائر والأضرار؟ المطالب الرئيسة من نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف عند تقاطع الخسائر والأضرار وحقوق الإنسان". فدعا الأعضاء إلى تمويل عام إضافي جديد للخسائر والأضرار يتمحور حول الاحتياجات والحقوق ويقوم على المنحة ويراعي المنظور الجنساني، باعتباره من المطالب الرئيسة الواردة في الإحاطة. من الواضح أن المشهد العام لإبراز المطالب المشتركة وإثارتها في مؤتمر الأطراف (كوب27) كان عملية محفوفة بالمخاطر. إذ فضلًا عن مجابهة هيمنة الشركات المتمثلة في شركة كوكا كولا الراعية لهذه المساحة متعددة الأطراف، ساورتنا مخاوف جدية تتعلق بوضع حقوق الإنسان في مصر. مع ذلك، رأى المدافعون المصريون عن حقوق الإنسان غير المسجونين في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين نافذة ضيقة لتسليط الضوء على القمع في مصر وسائر البلدان. في هذا الإطار، شاركنا بالتعاون مع شبكة الدفاع القانوني العالمي عن المناخ والمفوضية المصرية للحقوق والحريات في استضافة ورشة عمل تحضيرية عن الحماية القانونية والدفاع والسلامة والأمن (تشرين الأول/أكتوبر 2022).

نفذ وفد متنوّع يتكوّن من أكثر 30 عضوا من أعضاء الشبكة ويضم قيادات الشعوب الأصلية والحركات والقيادات النسوية، أنشطة دعوة شديدة التنسيق في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين كوب 27 (تشرين الأول/نوفمبر 2022). استفاد الأعضاء من مشاركتهم في فعالية جانبية رسمية حاشدة، والتعاون مع الجهات المستهدفة الرسمية، وقيادة التحالفات الرئيسة والإجراءات الشاملة لعدة جهات مستهدفة، والانخراط مع المفاوضين لتسليط الضوء على المطالب الجماعية المتعلقة بالخسائر والأضرار المتجذرة في حقوق الإنسان ونبذ الحلول الزائفة ومناصرة المدافعين، ليؤكدوا بإصرار أن العدالة المناخية لن تتحقق من غير حقوق الإنسان. وافقت الدول الأطراف في المؤتمر على إنشاء صندوق الخسائر والأضرار في خطوة أولى نحو التعويض والمساءلة عن الأضرار التي مست الحقوق الإنسانية لملايين الأشخاص الذين يواجهون الآثار المناخية على الخطوط الأمامية. وعلى الرغم من الإقرار بالتحديات العديدة التي يخبئها المستقبل، احتفل الأعضاء بهذا الالتزام التاريخي بإنشاء الصندوق بوصفه شهادة على نموذج عملنا لبناء قوة جماعية تواجه التحديات النظامية عن طريق ربط النضالات المتنوعة ظاهريًّا ومركزة الحركات الاجتماعية.

"اتسم حضور الشبكة بأهمية بالغة على الرغم من إدراكنا أن الحيز معقد، وأن ثمة تفاوتات عميقة تتعلق بمشاركة المجتمع المدني. مع ذلك، أسمعنا أصواتنا، وتواصلنا مع سائر المنظمات والحركات والشعوب الأصلية؛ وعلينا الآن التركيز على المتابعة. اتخذنا قرارًا بالانحياز إلى العدالة المناخية وتقرير المصير، وهما عنصران من عناصر التغيير النظامي استطعنا تسليط الضوء عليهما. -فرانسيسكو روكايل، مجلس الشعوب الأصلية، غواتيمالا.

يسعدني أنني كنت جزءا من فريق الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي شارك بالحضور الشخصي. لم تكن مشاركتي الأولى في مؤتمر الأطراف "كوب"، إذ سبق أن حضرت لمرات قليلة؛ مع ذلك كان مشاركتي ضمن الفريق مهمة جدًا لي وللمنظمة التي أمثل. يتعلق هذا الأمر ببناء القدرات والمعرفة وربط القضايا المتعلقة بتغيّر المناخ وحقوق الإنسان. -هلا مراد، جمعية دبين للتنمية البيئية، الأردن.

نتائج العمل الجماعي ورؤى الأعضاء

رفع الأعضاء المطالب المتأصلة في نماذج التنمية البديلة المرتكزة على العدالة المناخية والرعاية والمتمثلة بتحقيق عدالة الديون والتمويل الإنمائي الخاضع للمساءلة، وذلك في الأسبوع العالمي للعمل من أجل العدالة وإلغاء الديون، والاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقمة التمويل المشترك. وقد أسهمت أنشطة الدعوة التي قام بها الأعضاء في القمة في صدور أول "بيان رسمي أعدته مصارف التنمية بشأن حقوق الإنسان والمقاربة القائمة عليها"، وصادقت عليه مصارف عديدة، فضلًا عن توفير حيز أكبر لمشاركة المجتمع المدني في الجلسات الرسمية للقمة.

نتساءل كيف لنا التأكد أن كل قطاع في هذا العالم يعمل" على تهيئة البدائل التي نسعى إليها. كيف نستعيد أنظمتنا الغذائية؟ كيف نستعيد أنظمتنا الصحية؟ نحن نسعى إلى بدائل جوهرها الناس، بدائل تحمي أنظمتنا الغذائية وبيئتنا، بدائل عادلة مناخيًّا تضمن الاقتصادات التجددية، وتنظر في إعادة توزيع أعمال الرعاية. -ميلا شيبوندا، زيمبابوي.

في سياق متصل، عملت القيادات النسائية الشعبية على الترويج للمطالب والحلول النسوية المرتكزة على الرعاية في قضايا المناخ والعدالة الاقتصادية، وذلك في عدد من المناسبات والمساحات منها الإضراب النسائي العالمي بمقالة افتتاحية في صحيفة إلباييس تُبرز رؤية الأعضاء بشأن وضع ميثاق اجتماعي جديد للرعاية؛ والدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة؛ وورشة عمل تناولت الديون والرعاية في إطار التثقيف الشعبي ضمن فعاليات المنتدى النسائي الموازي للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في مسعى لحشد المشاركة عبر الإقليمية في صياغة المعاهدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الدورة الثامنة لفريق الأمم المتحدة العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، قام الأعضاء بزيارات لحشد التأييد والمناصرة وشاركوا في الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في كولومبيا وتشيلي وتايلاند وغانا لإنجاح مشاركة الحكومات التقدمية من الجنوب العالمي. فكانت قيادة الأعضاء، بما فيها التدخلات القوية من جانب القيادات النسائية الشعبية، عنصرًا أساسيًّا في حماية نزاهة العملية، وأسهمت في دفع العديد من البلدان إلى دعم مطالبنا.

أدت استراتيجية الاتصالات القوية المعتمدة في الدورة الثامنة للفريق العامل الحكومي الدولي إلى إعادة سلسلة القصص المصورة بعنوان"قوة الـ99% لوقف هيمنة الشركات" إلى الواجهة، حيث ذُكرت الهيمنة على الأمم المتحدة بوصفها "قضية مهمة يتحاشى الجميع التحدث عنها" على الأزرار والبطاقات البريدية وفي فيديو رسوم مصورة نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي. وتبنى العديد من الحلفاء والدول هذا الإطار السردي، وللمرة الأولى تناول التقرير الختامي للدورة صراحة الحاجة إلى منع الهيمنة على عملية وضع المعاهدة .

في موضوع التمييز العنصري، دان الأعضاء العنصرية النظامية الكامنة وراء الإجحاف في توزيع اللقاحات، ووجهوا نداءً عاجلًا إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، وأتبعوا ذلك بإعداد للدفع "OpenGlobalRights" مقالة افتتاحية نُشرت على منصة باتجاه التحرك. نتيجة لذلك، أصدرت اللجنة بيانًا شديد اللهجة أدانت فيه التوزيع غير العادل الذي يعكس التسلسل الطبقي العنصري الموروث من الحقبة الاستعمارية، وحث المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية على الإعفاء من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، في تكرار لمطالب الأعضاء .

هناك الكثير ليقال عن عملنا الجماعي عمومًا، لأن" التعاون غائب في العديد من السياقات وينصب التركيز أكثر على العمل الفردي. إنّ التدخل الجماعي أمر رائع. تأملت في عملنا المتعلق بجائحة كوفيد، فوجدت أن الخبرات الاستثنائية التي تقاسمناها كانت مذهلة. كان انفتاح الناس على الاستماع إلى تعليقات أشخاص ينتمون إلى سياقات مختلفة أمرًا محفزًا. وكان هذا العمل مثالًا على الاعتماد على تنوّع خبراتنا وقدرة الأعضاء على التعرف على التجارب المُعاشة في الدول الأخرى. علاوة على ذلك، هذا الأمر يضفي على التقاضي طابعًا عمليًا وفريدًا تماما، ويُعزز في نهاية المطاف القضايا ويغيّر طريقة تعاطي المحاكم مع هذه القضايا. -ماندي موداريكوا، منظمة العفو الدولية، جنوب أفريقيا.

مارست القيادات النسائية الشعبية المنتميات إلى مجتمعات الشعوب الاصلية وسائر المجتمعات التي تعتمد على الأرض دورًا أساسيًّا في عملية التفاوض بشأن الإطار العالمي للتنوّع البيولوجي لما بعد عام 2020، الأمر الذي ساعد على ضمان استخدام لغة حقوقية في إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي التاريخي. وكان الاعتراف الصريح بحقوق الشعوب الأصلية، خطوة مهمة نحو منع الحلول الزائفة والانتهاكات باسم الحفاظ على البيئة .

مارست الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دورًا فعالًّا في الائتلاف العالمي من أجل الحق في بيئة صحية؛ وتجلّى هذا الدور في دعم الاتصالات الاستراتيجية والدعوة لدى هيئات الأمم المتحدة، وعدد من الإجراءات المتنوعة التي شملت المساعدة في حشد تواقيع ما يزيد على 1350 منظمة في 75 دولة تأييدًا للدعوة العالمية من أجل التحرك في أيلول/سبتمبر 2020، الأمر الذي أفضى إلى اعتراف دولي من

قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليو 2020 بالحق في بيئة آمنة ونظيفة ومستدامة. سعيًّا من الأعضاء إلى ضمان تفسير هذا الحق وإعماله على نحو تدريجي، قدّموا مذكرة جماعية في قضية لا أورويا ضد البيرو أمام محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان .

"يُعد اعتراف الأمم المتحدة دعوة بالغة الأهمية إلى الدول للاعتراف بأن البيئة تشتمل على العناصر الأساسية التي لولاها يستحيل أن نحافظ على بقائنا على هذا الكوكب. تعترف معظم الدساتير في بلدان القارة بالبيئة الصحية بصفتها حقًّا من الحقوق، ويُطالب به المواطنون يوميًّا بواسطة آليات مختلفة. مما لا شك فيه أن هذه الخطوة تعزز الجهود المبذولة وتدفعنا نحو بناء مجتمعات تُعمل هذا الحق على أرض الواقع. -ليليلنا أفيلا، رابطة البلدان الأميركية للدفاع عن البيئة، كولومبيا.

عمل نظام التضامن في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حشد الجهود للدفاع عن الأعضاء الذين يتعرضون للقمع العنيف في الجزائر وكولومبيا وغواتيمالا والهند والفلبين وجنوب أفريقيا وغيرها. وقد بُرئ عشرة مدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين، ينتمي ستة منهم إلى منظمة كاراباتان العضو في الشبكة، من تهم شهادة الزور غير المشروعة المنسوبة إليهم في نصر يُعزى إلى قوة التضامن الدولي .

هذه الرسالة للتعبير عن عميق تقديرنا وبالغ شكرنا" لكم جميعًا وإلى الأعضاء في المجتمع الدولي الذين ظلوا يراقبون وبثوا الرسائل وساعدوا في إحراز هذا النصر القانوني. نرى أن دوركم كان شديد الأهمية في هذا الفوز الذي يعد دليلا على قوة التضامن الدولي، وفي سبل تحقيق الفوز في بعض الأحيان والمضي قدمًا بهذه الانتصارات! -كريستينا بالاباي، كاراباتان، الفلبين.

قدّم الأعضاء مذكرات من طرف ثالث في قضيتين معروضتين أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سلّطت الضوء على منظورات العدالة المناخية، وواجب الدول في منع الأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ التي تمس حقوق الإنسان والتنظيم الفعّال للأعمال التجارية (دوارتي أغوستينو ضد البرتغال و32 دولة أخرى وقضية كليماسينيرين ضد سويسرا). ما زالت القضيتان قيد النظر أمام الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي سنحت لها فرصة إبداء رأيها في دعويين من دعاوى حقوق الإنسان المتعلقة بتغيّر المناخ.

استرشد التقرير الصادر بعنوان "نساء يقفن معًا: التطلع إلى تسلّم المدافعات عن حقوق الإنسان للقيادة" بتحليل للمدافعات عن حقوق الإنسان بشأن التهديدات المشتركة التي يواجهنها ومطلقي هذه التهديدات، والعقبات التي تحول دون تحقيق الأمن أو الوصول إلى العدالة أو كلاهما، والاستراتيجيات المجتمعية الشاملة للمحافظة على سلامتهن ودعم الآخرين. وقد عزز هذا التقرير تحليلنا الجماعي للأسباب الجذرية للقمع النظامي وأسهم في إرساء نظام تضامني يلتزم بإحداث تحوّلات في المفاهيم الجنسانية ويستجيب لأوضاع المدافعات عن حقوق الإنسان بمختلف تنوّعاتهن.

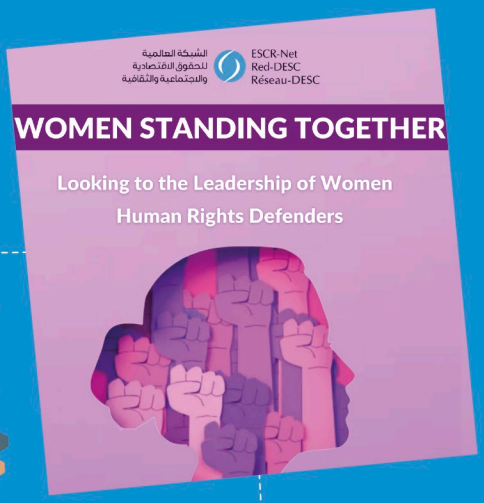

بالإشارة إلى سلسلة اللقاءات التبادلية للتعلّم بين" المدافعات عن حقوق الإنسان:
أرى أن هذه مساحة أساسية لتوسيع نطاق النقاش المسترشد بالمنظور الجنساني الذي يُسهم في عملنا المباشر مع المدافعات. -دانيال دوارتي، منظمة العدالة العالمية، البرازيل.

نجحت خمس مجموعات شعبية في بناء تصحيح قوي للبيانات والسرديات "الرسمية"، وذلك عن طريق المشروع البحثي المجتمعي الأول الذي يُركز على هيمنة الشركات وحقوق النساء المتصلة بالأرض والسكن والأقاليم الذي اختتم في أواخر عام 2022. وأصبح هؤلاء الأعضاء والمجتمعات التي ينتمون إليها في وضع يجيز لهم استخدام هذا البحث للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها، والسعي إلى الانتصاف في قضايا الانتهاكات، وتعزيز الحملات، وفي الوقت عينه الإسهام في الدعوة العالمية والحملات عن طريق الشبكة العالمية.

أوضح الأعضاء المبادئ الأساسية للبيانات "السليمة"، وأطلقوا موقفًا جماعيا يتناول البيانات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويُستخدم أساسًا تنطلق منه أنشطة الدعوة لدى آليات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية وهيئات المجتمع المدني الأساسية. وقد استندت مجموعة من الأعضاء من مختلف المناطق إلى هذا الموقف في مذكرة جماعية بشأن حماية البيانات الشخصية، والهويات الرقمية، والضمان الاجتماعي في دعوى مرفوعة أمام المحكمة الدستورية في صربيا.

على الرغم من التحديات المتزايدة وحالة عالمنا المتدهورة على الجبهات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا يسعنا إلا أن نرحب ونحتفي بعمل مجموعات الشعوب الأصلية والحركات الاجتماعية والقيادات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني والمثابرة والالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية في أحلك الأوقات. نحن على يقين أن هذا الأمر سيكون مصدر إلهام ويسهم في إحداث التغيير النظامي المنشود.

عندما شرعنا في الحديث عن قضايا وحالات محددة" (مثل القضايا المتعلقة ببطاقات الضمان) كانت استجابة الشبكة مثيرة جدًا للاهتمام. من المهم جدًا أن نشير إلى هذه الاستجابة، وسرعة مناقشتنا للقضايا، والتفكير في سبل عملنا الجماعي على قضايا مختلفة. لا تنبع هذه الأهمية من طبيعة القضايا وحسب، بل لأن هذه الاستجابة تبعث برسالة إلى المؤسسات المحلية وتعزز في الوقت عينه أنشطة الدعوة والدعم والاعتراف على المستوى الدولي. -دانيلو تورتشيتش، صربيا. (A11)

المعلومات المالية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السنة المالية 2022

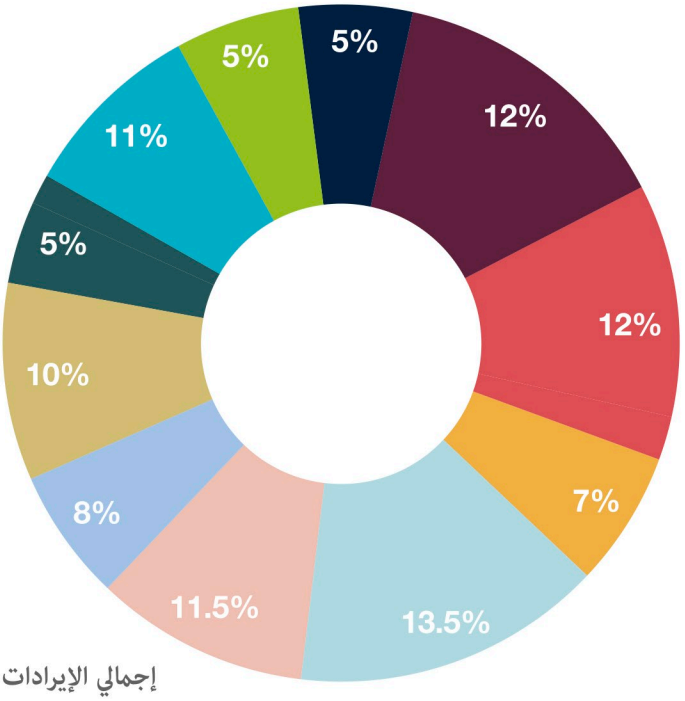

- الإدارة
- الحملات والعضوية
- الحركات الاجتماعية
- مساءلة الشركات
- البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- التنمية
- السياسية الاقتصادية
- الرصد
- نظام التضامن
- التقاضي الاستراتيجي
- المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إجمالي الإيرادات: 2,013,545 دولار أميركي / إجمالي النفقات: 2,041,013 دولار أميركي

شكر

حقق أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنجازات مهمة إزاء واقع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع، وذلك عن طريق اجراءات التعبئة التضامنية، والانخراط في التعلّم المتبادل، وتعميق التحليل المشترك والمطالب المشتركة، وفي نهاية المطاف، تعزيز العمل الجماعي. تتقدّم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجزيل الشكر من العديد من الأعضاء والحلفاء الذين كرسوا وقتهم وجهدهم اللذين لا يقدران بثمن من أجل العمل الجماعي في عام 2022، فضلًا عن أولئك الذين شاركوا في توفير الموارد المالية للمساعدة في النهوض بعمل الشبكة، وهم :

AMERICAN JEWISH WORLD SERVICE
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS
SIGRID RAUSING TRUST
sage FUND STRENGTHENING ACCOUNTABILITY IN THE GLOBAL ECONOMY
Wellspring Philanthropic Fund
FORD FOUNDATION
WALLACE GLOBAL FUND For a sustainable future
PROTECTDEFENDERS.EU

لمعرفة اكثر

www.escr-net.org

ESCR Net / Red DESC

@ESCRNet

escrnet

اتصل بنا

info@escr-net.org

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC